الملخص

يتحقق تعدد جنسية الفرد في صور عديدة ولكنها في مجملها ترجع الى فئتين رئيسيتين هما: تعدد جنسية الفرد الأصلية منذ لحظة ولادته ويسمى (التعدد المعاصر للميلاد)، وتعدد جنسية الفرد في وقت لاحق على الميلاد ويسمى (التعدد اللاحق للميلاد)، وتتحقق ظاهرة تعدد الجنسية غالباً عند احتفاظ الفرد بجنسيته السابقة مع اكتسابه لجنسية دولة أخرى دون أنْ يفقد جنسيته السابقة، وذلك حسب نظام كل دولة وذلك لأنَّ الدول تمتلك حرية واسعة في وضع القواعد الخاصة بالجنسية.

وأنَّ متعدد الجنسية هو الذي يتمتع في وقت واحد بأكثر من جنسية واحدة ويُلزم بتأدية التزامات وواجبات وطنية عدة تجاه الدول التي يحمل جنسيتها، ويستطيع متعدد الجنسية أنْ يمارس الحقوق نفسها التي يمارسها الوطني ولا مشكلة حول ذلك، لكن المشكلة تثور بالنسبة لبعض الحقوق السياسية كحق الترشيح للمجالس النيابية، أو حق تبوء المناصب السيادية في الدولة باعتبار أنَّ هذه المناصب تمنح شاغلها القدرة على اتخاذ قرارات متعلقة بسيادة الدولة ومصالحها العليا، ويبيح له الاطلاع على أمور لدرجة كبيرة من الخطورة، أضافة الى ذلك تتطلب هذه المناصب درجة كبيرة من الانتماء للوطن.

وقد أثارت مشكلة حق متعدد الجنسية في الترشيح للمجالس النيابية في اروقة المحاكم القضائية في مصر، فبعض محاكم القضاء الاداري قد أجاز لمتعدد الجنسية حق الترشيح للمجالس النيابية، وذلك لعدم وجود نص دستوري أو قانوني يمنع ذلك، ولكن كان للمحكمة الادارية العليا اتجاهٌ أخر وهو منع متعدد الجنسية من الترشيح للمجالس النيابية، مما ادى الى اختلاف اراء الفقه ما بين المعارض والمؤيد.

أما في العراق فلم يشهد أي خلاف قبل سنة ٢٠٠٣ وذلك لأنَّ قوانين الجنسية في المرحلة السابقة كانت تمنع ظاهرة تعدد الجنسية، وبصدور الدستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، فقد أجاز تعدد الجنسية، لكن قيدّ حق متعدد الجنسية من تولي اي منصب سيادي أو امني رفيع إلاّ بعد تخليه عن الجنسيات الاخرى، وهذا ما أكده ايضاً قانون الجنسية العراقية النافذ رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٦، وعلى الرغم من وجود نصوص صريحة تقيدّ متعدد الجنسية من تولي أي منصب سيادي، إلاّ إنَّ كثيراً من الساسة العراقيين قد تولوا مناصب سيادية في الدولة رغم امتلاكهم أكثر من جنسية.

الملخص

وتكمن مخاطر تعدد الجنسية على تولي المنصب السيادي بسبب تعدد ولاء متعدد الجنسية، حيث أنَّ ولاءه سيكون منقسماً لكل دولة يحمل جنسيتها، بالوقت الذي يجب فيه أنْ يكون ولاؤه غير مقسم وإنما يقتصر فقط على الوطن الاصلي دون أي وطن اخر.

أما السبب الاخر فيكمن في تهديد أمن الدولة الوطني وتعرضه للخطر، أضافة الى أنَّ أداء الخدمة العسكرية تشكل مشكلة كبيرة في هذا المجال، ويزيد الامر صعوبة في حال نشوب حرب بين الدول التي يحمل جنسيتها، لذلك يتوجب استبعاده من المجالات السياسية، حتى لا يتسنى له الاطلاع على اسرار الدولة.